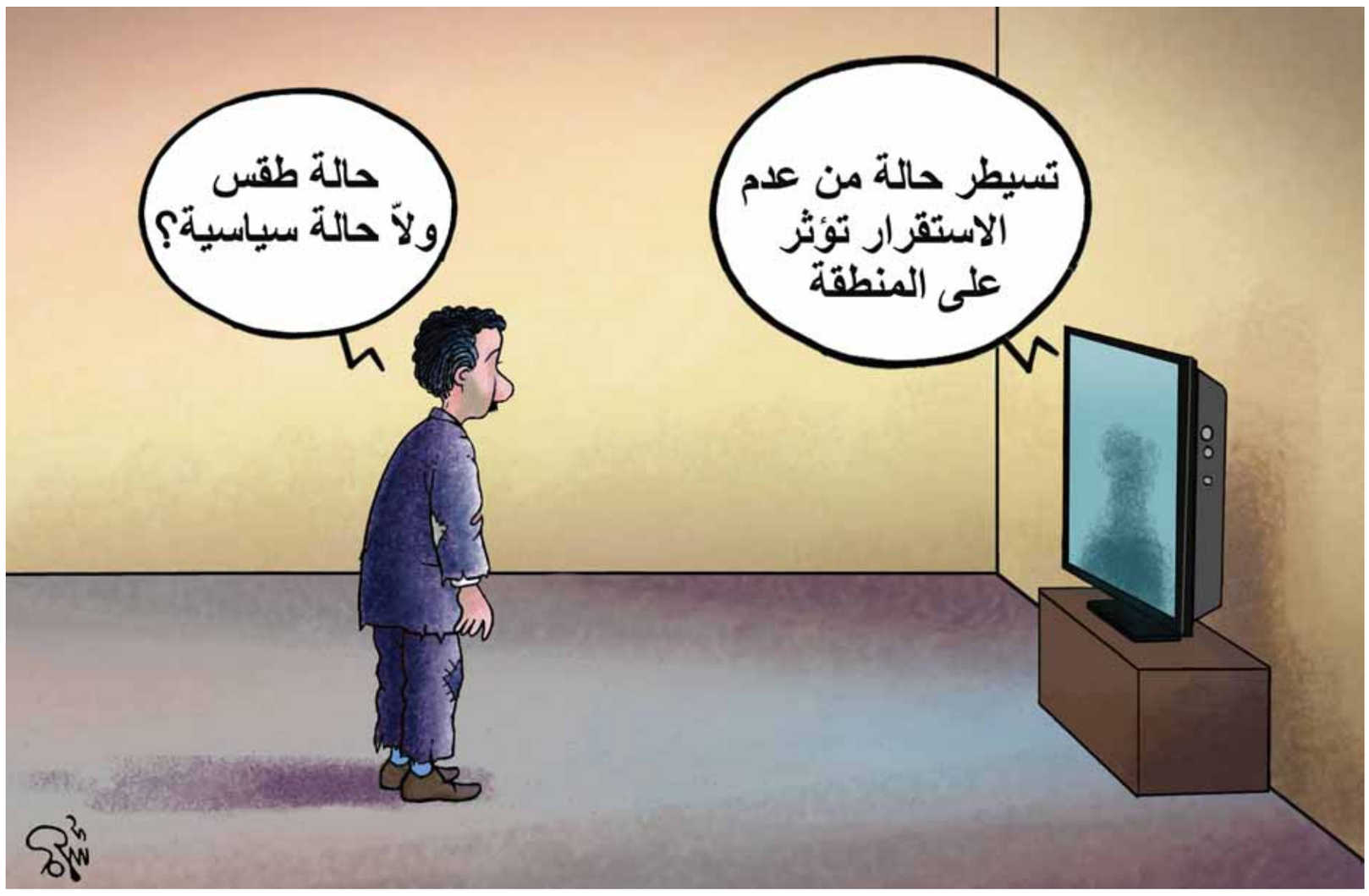

٦٠٥١ مخالفة صحية في دمشق خلال العام الماضي.. و٨٧٥ إغلاقاً

| محمود الصالح

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق الدكتور ماهر ريا عن إغلاق ٨٧٥ فعالية تجارية وصناعية وخدمية خلال العام الماضي، نتيجة المخالفات الصحية المرتكبة من الفعاليات التجارية والاقتصادية.

وتوزعت حالات الإغلاق بين عمليات بيع اللحوم الفاسدة والذبح خارج المسلخ وعدم حفظ اللحوم في مكان مناسب وكذلك الحال بالنسبة لانعدام النظافة في بعض الأماكن، وتأتي هذه العمليات في إطار متابعة مديرية الشؤون الصحية في محافظة دمشق لجميع الفعاليات وخاصة الأسواق، وهناك تركيز على المواد الغذائية سواء في المطاعم أو محلات بيع الأغذية وكافة الفعاليات التي تبيع أو تقدم خدمات لها علاقة بصحة المواطن.

وأكد ريا أنه على الرغم من قلة عدد عناصر الرقابة الصحية في المحافظة واتساع مجال عملها إلا أنه تم تقسيم أحياء المدينة إلى عدة قطاعات تتم تغطيتها بجولات دورية يتم خلالها تفقد الأسواق والمحلات التجارية والمطاعم والحلاقين ويتم أخذ عينات من المواد المعروضة للتأكد من مطابقتها للمواصفات الصحية المحددة وتم التركيز خلال فصل الصيف على المواد الاستهلاكية الموسمية وكذلك على المشروبات بعد مكافحة ظاهرة بيع المشروبات أو المأكولات المكشوفة. إضافة إلى الاستجابة للشكاوي التي يتقدم بها المواطنون مباشرة واتخاذ الإجراءات الفورية بحق المخالف، وهناك جولات يومية على الأسواق التي تنتشر فيها محلات بيع المواد الغذائية مثل باب سريجة وساروجة والشيخ سعد وركن الدين والميدان وغيرها، حيث توجد الدوريات بشكل يومي في هذه الأسواق وتسحب العينات من المواد الغذائية المعروضة في تلك الأسواق.

وأعلن ريا أنه تم خلال العام الماضي تنظيم ٦٠٥١ ضبطاً صحياً في مدينة دمشق لمختلف الفعاليات وتأتي هذه الضبوط ليس بهدف العقوبة وإنما بهدف رعاية صحة المواطن وعدم التهاون مع من يحاول التلاعب بغذاء الناس، لأن دور الرقابة الصحية يعتمد على المتابعة المسبقة لأن غذاء المواطن خط أحمر من غير المسموح لأحد المساس به، ونتيجة هذه المتابعة للأسواق لم تشهد مدينة دمشق أي جائحة صحية خلال العام الماضي على الرغم من الاكتظاظ السكاني الكبير نتيجة وجود الملايين من أبناء الوطن ممن انتقلوا إلى دمشق لأنها مدينة آمنة، وهذا الحال رتب على الدوائر الصحية في المحافظة جهداً مضاعفاً من أجل مراقبة نظافة ونوعية المواد الغذائية التي تقدم للمواطنين.

التموين يخالف وحدة «اتحاد العمال» في السويداء

| عبير صيموعة

اعترض عمال القطاع التربوي وعمال مديريتي الكهرباء والخدمات وغيرها من المديريات على صالة مركز الوحدة الاقتصادية الإنتاجية التي تم تخصيصها من اتحاد عمال السويداء لصرف قسيمة بدل اللباس لجهة غلاء أسعار المواد المعروضة وانخفاض جودتها مقارنة مع السوق المحلية، مطالبين بتحويل القسيمة إلى صالة من صالات الدولة المعروفة والموثوقة، علماً أن مديرية التجارة وحماية المستهلك نظمت ضبطاً بعدم اكتمال بطاقة بيان لكثير من المواد في الصالة إضافة إلى عدم وجود فواتير للمواد المباعة ضمنها.

واعتبر كثير من رؤساء اللجان النقابية في تلك المديريات أن تجربة صالة الوحدة الإنتاجية تجربة فاشلة بكل المقاييس وأضاعت حقوق العاملين وخاصة أنه لم يجر إشراك النقابات في الموافقات على مثل هذه الصفقات لما له من حفظ لحقوق العمال.

أمين الشؤون الاقتصادية في اتحاد عمال السويداء زهير غبرة أشار إلى أن الاتحاد العام لنقابات العمال سعى لإحداث الوحدة الإنتاجية الاقتصادية لتصبح معملاً صناعياً منتجاً بهدف تشغيل ذوي الشهداء وإكسابهم الخبرة الكافية للعمل ضمن الوحدة الإنتاجية وبأجور مجزية وتعليمهم مهنة تمكنهم من دخول سوق العمل، وبناء عليه تم التعاقد مع وكلاء من المحافظات لتصريف إنتاج تلك الوحدة الإنتاجية وتأمين قسائم اللباس العمالي للعاملين في الدولة.

موضحا أن اتحاد عمال محافظة السويداء قام بتجهيز صالة على أن تكون مشغلاً لمصلحة الوحدة الإنتاجية، ونظراً لضيق الوقت وإحداث تلك الوحدة حديثاً فقد تم استعمال الصالة لبيع القسائم العمالية لمصلحة العمال، علماً أن الاتحاد العام هو المتعاقد مع الوكيل الرسمي في دمشق والوكيل في السويداء هو مندوب الوحدة الإنتاجية المركزية والهدف تأمين منتج جيد بأسعار مقبولة.

وأكد غبرة أن اتحاد عمال السويداء بحث مع إدارة الوحدة الإنتاجية في دمشق موضوع الأسعار بعد الشكاوى من ارتفاعها وكان الجواب بأن المنتج الذي يتم تقديمه هو منتج جيد ويساوي أو أقل من سعر السوق لذات الصنف من المادة وللجودة ذاتها.

وأكد مندوب الوحدة الإنتاجية في السويداء أن الضبوط التموينية التي نظمتها مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك سببها عدم وجود فواتير للمواد المباعة في الصالة لأن الفواتير هي لدى المصدر في مركز الوحدة الإنتاجية في دمشق، وحول شهادة البيان فقد تم إرسال البضاعة للتدقيق في بطاقة البيان ولمدة تناسب أسعارها مع السوق.

وأكد غبرة أن تجربة الوحدة الإنتاجية التي قام بها الاتحاد العام لنقابات العمال تجربة حديثة وجديرة بالاهتمام وفي حال تبين أن هناك أي سلبيات فيها ستتم معالجتها لاحقاً على أن تكون نموذجاً يحتذى ويقدم خدمات للطبقة العاملة.

توقف الأونو في مركز التضامن ونقل ٦٥٠٠ خط في ٧ أشهر إلى المقسم الحديث

خطوط هاتفية مدمجة مع بوابات في مقسم التضامن

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس مقسم التضامن يوسف إسماعيل للوطن عن تركيب مقسم حديث IMS في مقسم التضامن، الذي يمتاز بوجود نوعين من الأرقام أحدها أرقام مدمجة مع بوابة انترنت مفعلة تلقائياً لا تحتاج إلى جمبرة تخفف العبء عن العاملين وعن المتعاملين في الوقت نفسه، وأرقام هاتفية عادية من دون بوابات.

لافتاً إلى أن عدد المشتركين بعد تركيب المقسم ونقل خطوط المشتركين من المقسم القديم ارتفع من صفر مشتركين في شهر أيار من العام الماضي ليصل مع نهايته إلى ٦٥٠٠ مشترك.

وبين إسماعيل أن خطة المركز في عام ٢٠١٧ كانت تقضي بتركيب ١٢٠٠ خط هاتفي إلى أنه تم تركيب ٣٤٠٠ خط في مقسمي اليرموك والتضامن إضافة إلى أن عدد البوابات المنفذة بلغت ٣٦٠٠ بوابة في اليرموك فقط.

وأوضح إسماعيل أن مركز التضامن يغطي جغرافيا مناطق حي الزهور حي الشربجي مع إمكانية تخديم جزء من منطقة القزاز التابعة لمقسم باب شرقي قريباً مشيراً إلى أن المركز يتبع له مقسم اليرموك ومركز حوش بلاس.

ورد إسماعيل على سؤال الوطن عن غمر الصرف الصحي لغرف التفتيش الهاتفي في بعض المناطق قائلاً: إن وجود تسرب من مسارات الصرف الصحي في عدة مواقع يؤثر على كوابل هاتفية كاملة وغرف التفتيش الهاتفية كموقع كازية شموط وغرفة الليزر بحي الزهور وجانب معمل كستنا.

وأضاف: غرف التفتيش الموجودة تحت الأرض في هذه الأماكن تمتلئ بمياه الصرف الصحي نتيجة إغلاق مسارات الصرف الصحي لأسباب عديدة حيث تتجمع مياه الصرف الصحي في غرف التفتيش الهاتفية، وذلك ناتج عن تقارب مسارات الصرف الصحي مع غرف التفتيش نتيجة ضيق الشوارع في مناطق السكن العشوائي.

وبين إسماعيل أن إزالة الاختناقات الموجودة بشبكة الصرف الصحي وبالتالي شفط المياه الآسنة حل مؤقت والحل الجذري هو بتحويل مسارات الصرف الصحي، وهذا ما تم تنفيذه من شركة الصرف قرب كازية شموط وتنفيذ ذلك في باقي المواقع يحتاج إلى كلفة عالية في بعض الأحيان يعود تقديرها للجهات المعنية.

وعن عدم وجود إمكانيات فنية في بعض المناطق أوضح إسماعيل أن ضعف الإمكانية الفنية لتركيب خط أحياناً ناتجه عن عمل المقسم ضمن منطقة سكن عشوائي غير مستقر، مبيناً أن المؤسسة العامة للاتصالات قبل أن تتحول إلى شركة أنشأت شبكة هاتف فرعية تتناسب مع الواقع السكني الموجود آنذاك، إلا أن التوسع العمراني الهائل أدى إلى استنفاد كامل الشبكة ما يعني الحاجة لشبكة جديدة لرفع المركز اقتراحات تحولت إلى مشاريع من المتوقع تنفيذها في عام ٢٠١٨.

وأكد إسماعيل أن أغلب الشكاوى سببها الصرف الصحي، إضافة إلى إشكالية السكن العشوائي الذي يتسبب باستجرار الخط الهاتفي هوائياً إلى مسافات طويلة تصل إلى نحو ٣٠٠ متر في بعض الأحيان ما يعرضه للعوامل الجوية.

وعن شكاوى المشتركين عن خطوط الأونو بين إسماعيل أن موضوع انقطاع الكهرباء يؤدي إلى خروج مقسم الأونو عن الخدمة وبالتالي توقف الخطوط الهاتفية، لذلك بدأ مقسم التضامن بالاستغناء عن وحدات الأونو وتحويل الأرقام إلى الشبكة العادية، عبر المقسم الحديث، مؤكداً أنه تم تحويل ٣٠٠ رقم حتى الخميس الماضي وتم إعلام الزبائن مع الأخذ بالحسبان تخصيص من تقدم بطلب بوابة انترنت.

من جانبه عامل الصيانة في المركز أمجد خروص أشار إلى إشكالية إجراء الصيانة للشبكات الهاتفية التابعة لمقسم اليرموك بسبب الظروف الأمنية والخطورة على عمال الصيانة التابعين للمقسم.

لافتاً إلى أنه في أحد الحالات ونتيجة لانقطاع كبل رئيسي تابع لمقسم اليرموك تم رفع سواتر ترابية قرب مكان العطل وقام عمال الصيانة بإجراء الإصلاح تحت ظروف صعبة.

> طوفان الصرف الصحي على غرف التفتيش الهاتفية

٢٠ عاماً لم تكف لاستكمال بناء المجمع التجاري في طرطوس!

| طرطوس - الوطن

يعتبر مبنى المجمع التجاري على شارع اسكندرون وسط مدينة طرطوس مثالاً ونموذجاً صارخاً لغياب الحكومة وتقصيرها في متابعة جهاتها العامة وفي محاسبة المقصّر منها في استكمال المشاريع التي أنفقت عليها الدولة عشرات الملايين منذ سنوات عديدة ثم تركتها للتخريب وهدر المال العام وفوات المنفعة، ونعتقد أن كل من يمر من عند ذلك المبنى يستغرب تركه بهذا الشكل طوال السنوات الماضية التي وصلت لنحو العشرين عاماً!

وفي التفاصيل أن البناء يقع على العقار رقم ٧٤٤٢ منطقة طرطوس العقارية- شارع اسكندرون- وتعود ملكيته لمدينة طرطوس وهو مؤلف من (طابق قبو تبلغ مساحته ٢٦٠٠م٢ مخصص لخدمات البناء الصحية والكهربائية والميكانيكية إضافة إلى خزانات المياه ومرآب سيارات -طابق أرضي تبلغ مساحته ٢٣٠٠م٢ وهو مكون من سينما في الجزء الجنوبي بمساحة ٣٠٠م٢ الصالة و٢٠٠م٢ لخدمات السينما إضافة إلى ٣١ محلاً تجارياً تتراوحاً مساحة كل محل (١٢-٤٠م٢) وبهو بمساحة ٢٥٠م٢ والمساحة المتبقية عبارة عن دورات مياه وممرات وأدراج- طابق أول تبلغ مساحته الإجمالية ٢١٠٠م٢ استمرار السينما في الجزء الجنوبي إضافة إلى ٤٠ محلاً تجارياً تتراوح مساحة المحلات (١٥-٣٠م٢) إضافة إلى دورات المياه والممرات والأدراج- طابق ثان مساحته الإجمالية ١٠٠٠ م٢ مؤلف من ٤٠ مكتباً مهنياً تتراوح مساحة المكاتب من (١٢-٣٠م٢) إضافة إلى دورات المياه والباقي ممرات وأدراج) وجميع الطوابق المذكورة منفذة على الهيكل إضافة إلى أعمال الطينة الأسمنتية وبلاط موزاييك في الطابقين الأول والثاني، في حين أن الجزء الثاني من المبنى (الكتلة البرجية) غير مبنية وهي ضمن الدراسة الرئيسية للمبنى وهي عبارة عن سبعة طوابق متكررة بمساحة للطابق الواحد ٥٠٠م٢.

وفيما يخص تنفيذ المبنى يقول رئيس مجلس مدينة طرطوس في رده على تساؤلات «الوطن» بحضور مدير المدينة ومدير الشؤون الفنية: تم عام ٢٠٠٦ الاستلام المؤقت لأعمال العقد رقم ١٩٩٦/١٨ المنظم مع الشركة العامة للبناء والتعمير والمتضمن تنفيذ السوق التجاري وبلغت قيمة تنفيذ الأعمال ١٠٠ مليون ليرة سورية، وتم الإعلان عن طلب عروض بتجهيز واستمرار كتلة الفندق بجزأيه المبني وغير المبني عام ٢٠٠٥ ولم يتقدم أحد وتمت إعادة الإعلان أكثر من مرة، ثم تم الإعلان عن تجهيز واستثمار كتلة السوق التجاري ماعدا السينما عام٢٠٠٦ عدة مرات.

وأضاف: تم بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٠ الاستلام المؤقت لأعمال العقد ٢٠٠٣/٧٨ المتضمن إكمال السوق التجاري المبرم مع الشركة العامة للبناء والتعمير والمتضمن إكساء الطوابق المبنية وفق الوضع الحالي للمبنى وفي عام ٢٠٠٧ صدر القرار رقم ٣٤٣ عن المكتب التنفيذي بالموافقة على إعداد دفتر شروط مالية وفنية وحقوقية لاستثمار المركز التجاري وتم توجيه كتاب عام ٢٠٠٨ إلى مديرية السياحة بطرطوس لعرض الموقع في ملتقى سوق الاستثمار السياحي.

كما صدر القرار رقم ٦ لعام٢٠١٠ عن مجلس المدينة برفع عامل الاستثمار للعقار ٧٤٤٢ إلى ٤ والسماح بالاستخدام التجاري والمهني والمكاتب والسياحي في الطوابق كافة، ثم صدر القرار رقم ١١٩ لعام ٢٠١٠ عن المكتب التنفيذي بالموافقة على استثمار العقار وفق نظام B. O. T وتم الإعلان عن استثمار الموقع عدة مرات (٥ مرات) دون متقدمين.. بعد ذلك مجلس المدينة بقراره رقم ٨٣ لعام ٢٠١٤ قرر استثمار موقع العقار عن طريق الحصة حيث تم الإعلان عدة مرات وفشلت العروض المقدمة في المرة الرابعة لأنها غير مناسبة فنياً».. وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٧ تم تنظيم محضر الكشف رقم ١١/١٠/٣٠٩٨٠/ص ص والمصدق من محافظ طرطوس بالموافقة على تحديد مقر مكتب الشهداء العسكري بطرطوس ضمن المجمع التجاري إضافة إلى طلب الأمانة السورية للتنمية باستثمار جزء من المبنى كمقر حيث تم تشكيل لجنة بالقرار رقم ١١ تاريخ ٢٠١٧/١/٤ مهمتها دراسة مقترح لتقديمه إلى مجلس المدينة لاستثمار مبنى السوق التجاري بواقعه الحالي مع إكمال القسم البرجي.

لكن المكتب التنفيذي لمجلس مدينة طرطوس بدورته العادية السابعة لعام٢٠١٧ قرر التريث باستثمار المبنى لحين إنجاز الدراسة المطلوبة للتقييم الإنشائي حيث ستقدم هذه الدراسة رؤية واضحة للمبنى وتحمله إنشائياً» حيث توضح هذه الدراسة تحمل المبنى لعدد الطوابق التي سيتم تنفيذها وفق عامل الاستثمار الجديد (زيادة على التصميم الأولي) وهل المبنى بحاجة إلى تدعيم إضافة إلى دراسة إمكانية زيادة طوابق على الكتل المنفذة وفق التصميم الأساسي (الكتلة المنخفضة) وتقوم المدينة حالياً بإجراء الدراسات اللازمة لتقييم المبنى بوضعه الحالي وإجراء التجارب اللازمة من الجهات المتخصصة بذلك.

×والسؤال الذي يسأله كل مواطن وكل حريص هل عجزنا حقاً عن إكمال هذا المبنى الذي صرفنا عليه أكثر من مئة مليون ليرة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً ثم استثماره أم إن وراء الأكمة ما وراءها؟!

٧٩ موقع أمل لمياه الشرب في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشفت مديرية الموارد المائية في اللاذقية عن تنفيذها خلال شهري أيلول وتشرين الأول لعام ٢٠١٧ (١٤) سداً بحجم تخزين إجمالي ٣٦٦,٤٥٠ مليون م٣، بحجم تخزين إجمالي منذ بداية عام ٢٠١٧ حتى نهاية الشهر العاشر منه بلغ ١,٢ مليون م٣، بنسبة تخزين ٣٤,٨٤ بالمئة.

وبين تقرير عن نشاط المديرية – حصلت «الوطن» على نسخة منه – أن المساحة المروية في محافظة اللاذقية بلغت ٤٣٠٦٥ هكتاراً، خلال المدة نفسها مبيناً أنه تمت إضافة ٥٠٠ هكتار من شبكات ري نبع سوريت إلى نطاق عمل مديرية موارد اللاذقية وتم توزيعها على ٣١٩٣٣ هكتاراً عبر الري بالضخ، و٨٠٠١ هكتار ري بالإسالة مع توافر ضاغط ٨٠٠١ هكتار، على حين تم ضخ ٣١٣١ هكتاراً عبر الري بالراحة.

ويظهر التقرير وجود ٧ مشاريع قيد التنفيذ في اللاذقية، ومنها مشروع سد برادون على نهر الكبير الشمالي، والهدف منه تنظيم جريانات روافد النهر وتخزين ١٤٠ مليون م٣ من المياه لإرواء مساحة ٧٥٠٠ هكتار إضافة إلى أهميته بتأمين مياه الشرب للقرى المجاورة له، وتقدر الكلفة التقديرية للمشروع بحوالى ٣٩٢٠ مليون ليرة سوريّة.

ومن مشروعات مديرية الموارد المائية قيد التنفيذ أيضاً مشروع سد فاقي حسن على نهر الشيخ حسن في منطقة اللاذقية والذي يهدف إلى تخزين ١,٧٧٦ مليون م٣، لتأمين مياه الشرب للتجمعات السكانية وإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار، وتقدر القيمة العقدية للمشروع بنحو ٣ ملايين ليرة سوريّة.

كما تعمل المديرية على تنفيذ مشروع معالجة التسرّب وتكتيم مجرى وحوض وادي بيت ياشوط ضمن مشروع الضخ الشتوي على سد السخابة، إضافة إلى مشروع منشأة نبع السن الذي يهدف بحسب ما أوضح التقرير، لاستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من الحوض التخزيني بحجم تخزين ١٨١٠٠٠ م٣، للحد من هدر مياه نبع السن إلى البحر، وتخزين المياه الفائضة فيها عند ازدياد غزارة نبع السن عن الاحتياج المطلوب ومن ثم ضخها لأغراض الري أو لدعم مياه الشرب، وبلغت نسبة إنجازه ٨٥,٢ بالمئة حتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي.

من جهة ثانية بيّن التقرير تحديد مديرية الموارد المائية لمصادر المياه الداعمة لسد العجز المائي في مياه الشرب، مبيناً أن عدد المواقع التي تم تحديدها كمواقع أمل للمياه الجوفية ٧٩ موقعاً للآبار الداعمة، على حين تمت دراسة ٥٠ موقعاً خلال المدة نفسها.

ولفت التقرير إلى حفر ٣٣ بئراً استكشافياً من المواقع المحددة من مؤسسة مياه الشرب مبينة أنه تم تسليم ٣٤ بئراً للمؤسسة ليصار إلى اتخاذا الإجراءات اللازمة للتنفيذ ووضعها في الخدمة.

كما أشار التقرير إلى أنه تم وضع خطة لتعزيل السواقي لموسم ٢٠١٨/٢٠١٧ بعد انتهاء موسم السقاية للعام الماضي، موضحاً أن تم تعزيل السواقي والمصارف في أماكن الاختناقات بطول إجمالي ٨,٢ كم وتعزيل ٩ عبارات في مواقع مختلفة تلبية لطلبات المواطنين.